



الفصل الثالث

المصالح الصينية الأمريكية
في الشرق الأوسط بين
التعارض والالتقاء

oboiikan.com

المبحث الأول



مواطن التعارض والالتقاء الصيني الأمريكي في الشرق الأوسط

في أطروحته الشهيرة «صدام الحضارات» توقع صموئيل هنتجتون أن تقود الصين في القرن الواحد والعشرين محور الصدام مع الغرب، وأن تحالفًا قويًا سوف ينشأ بينها، وبين الدول الإسلامية لمواجهة أمريكا، وأوروبا، وغيرها من الدول الغربية، وسبب ذلك هو أن أمريكا المنتصرة في الحرب الباردة والمدعومة من العالم الغربي؛ سوف تسعى لفرض هيمنتها على العالم، وأن الصين والعالم الإسلامي سوف يرفضان هذا الوضع؛ وسوف يعملان معًا على مواجهة النفوذ الأمريكي في المناطق التي تمس مصالحهما الوطنية والاستراتيجية⁽¹⁾.

في أطروحة هنتجتون أيضًا تطورت رؤية متطرفة ترى أن الصين والدول الإسلامية سوف تتحدان، وتواجهان المصالح الأمريكية في آسيا، وأفريقيا، وبما أن دول العالم الإسلامي لا تخضع لكيان سياسي واحد، ولأنهما متباعدتان جغرافيًا، وأضعف عسكريًا، واقتصاديًا من الصين، فلقد تركز اهتمام أمريكا في السنوات الأخيرة على فهم الصين والتعامل مع القوة الصينية دون

(1) Samuel P. Huntington، «The Clas Of Civilization?»، The National Interest ، (No. 113، June 2002).p.44

أن تهمل قدرات الدول الإسلامية التي يمكن أن تتحالف مع الصين، وتطورت نتيجة تركيز أمريكا على بكين نظرتان مختلفتان، نظرة ترى أن الصين تتجه بالتدريج لتكون عدوًا جديدًا لأمريكا وتسعى لكي تصبح القوة العظمى الجديدة المنافسة لها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق.

وترى النظرة الأخرى بالمقابل أن الصين تريد فقط أن تلعب دورًا رئيسيًا في النظام الدولي ينسجم مع حجمها، وقوتها، ومركزها في العالم، وتسعى لمشاركة السياسيين والاستراتيجيين الأمريكيين الذين يعتقدون بأن روسيا بما تملكه من ترسانة أسلحة نووية، وليس الصين هي التي ما زالت تشكل الخطر الأكبر على الأمن الوطني الأمريكي، ولقد تم التعبير عن هذه النظرة بشكل واضح في مقالة نشرتها مجلة News Week الأمريكية، ويدعو أصحاب هذه النظرة إلى زيادة حجم التبادل التجاري للدول الغربية مع الصين التي تسعى بدورها للانفتاح على الغرب^(١).

وإذا عدنا إلى «فوكاياما» في كتابه «نهاية التاريخ»^(٢) نجد أنه أقرب إلى النظرة الثانية من النظرة الأولى، فهو لا يعتقد بأن الصين يمكن أن تشكل أي خطر عسكري، أو إيديولوجي، أو اقتصادي على الغرب الديمقراطي الرأسمالي، وإنه يمكن للصين أن تطور اقتصادها على المستويين المحلي، والعالمية إذا تخلت عن الشيوعية، وتحولت إلى الديمقراطية الغربية الرأسمالية، وإذا حافظت بالمقابل على شيوعيتها فسوف تصل إلى المرحلة التي يصبح فيها الاقتصاد الصيني عاجزًا عن النمو، وإن حاولت الصين في ذلك الوقت أن تتحدى العالم الغربي فسوف تواجه نفس مصير الاتحاد السوفيتي السابق^(٣) وفي الصورة التي يرسمها هنتجتون، لا يقع

(١) عثمان الرواف: مرجع سابق، ص: ٤٠.

(٢) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، (مترجم) حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مكتبة القاهرة الكبرى، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص: ٩٣.

(1) In Armaments In The Introduction To The Chinese World Rejected In The Confidence Four Army Special.
<http://rtanlate.google.com/translate?hi=en&S=ar&u=http://arabic.Pepole-com.cn/>

الصدام بين الثقافات المتنافسة بطريقة عشوائية، أو مصادفة؛ فعلى الرغم من أنه يميز بين سبع أو ثماني حضارات مختلفة، إلا أن مقاله يحدد حضارة واحدة تلقى بظلالها الكثيفة على كل الحضارات الأخرى، إن الصدام سيقع بين الغرب بوصفه القوة العظمى الوحيدة الموجودة (والتي تمثل النزعة العالمية الحديثة، وبين كل البلاد، والحضارات الأخرى التي توصف باختصار بأنها «لا غربية») ويتوقع الكاتب أن المحاور الرئيسية للسياسة العالمية في المستقبل ستكون في الغالب الصدام بين الغرب والبقية. وفي الحقيقة فإن الحرب العالمية القادمة - إن كان مقدراً لمثل هذه الحرب أن تقع - ستكون «حرباً بين الحضارات». ومن هنا نجد المفارقة التاريخية التي تمثلت في تزامن انهيار الاتحاد السوفيتي السابق مع نهوض الصين، والتي أعادت طرح نظرية الصين «كتحد وعدو» خصوصاً في ظل ظهور نظرية «صدام الحضارات». ففي أواخر التسعينيات من القرن الماضي ظهر كتاب المؤلف الأمريكي «آلاستير جونستون» عن «الواقعية الثقافية»^(١) يدور حول الثقافة الاستراتيجية في تاريخ الصين، ويتتبع الحروب التي شنتها الإمبراطورية الصينية ضد جيرانها، وذلك رغم تعاليم كونفوشيوس التي تدعو إلى السلم، وتعارض الالتجاء إلى القوة والعنف، وينقل جونستون عن بعض الدراسات الأكاديمية أنه في الفترة بين عامي (١٩٥٠-١٩٨٥) دخلت الصين في إحدى عشرة أزمة سياسية لجأت في ثمان منها (بنسبة ٧٢٪) إلى العنف والحروب، وأن هذه النسبة تفوق كل المعروف عن حالات العنف التي لجأت إليها أي من القوى العظمى الأخرى خلال القرن العشرين كله. وسُئل «توماس بيكرينج» الرجل الثاني في الخارجية الأمريكية في إدارة كليتون عن ماهية الدول التي ينبغي على الولايات المتحدة أن تحذر منها في القرن الحادي والعشرين، فرد على الفور «دولة واحدة هي الصين»، ومن ثم كان الشاغل الاستراتيجي للولايات المتحدة بعد تولي إدارة بوش «الابن»، وقبل أحداث ١١ سبتمبر، واندلاع الحرب على الإرهاب؛ هو

(١) آلاستير ايان جونستون، الثقافة الواقعية (برينستون ١٩٩٥) متاح على:

نهوض الصين كقوة منافسة يمكنها أن تتحدى الهيمنة الأمريكية مستقبلاً^(١). لذلك نجد الانتقادات الأمريكية للصين ليست جديدة، فقد كانت العلاقات الأمريكية - الصينية على الدوام محل شد وجذب لدى كل الإدارات الأمريكية جمهورية، وديمقراطية منذ الزيارة «السرية» الشهيرة لوزير الخارجية الأمريكي الأسبق «هنري كيسينجر» إلى بكين في فبراير عام ١٩٧٢ م^(٢). حيث كانت الصين تجسد بالنسبة للرأي العام الأمريكي الشرق الغامض المليء بالأسرار والمؤامرات، وتحدياً مناسباً في نظر كثيرين، ولكنها كانت أيضاً عملاقاً كامناً على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي السابق، وانتصرت وجهة النظر القائلة بتشجيع هذا العملاق على النهوض ليقلق الاتحاد السوفيتي خصوصاً منذ حدوث الانشقاق في الكتلة الشيوعية بين الصين والاتحاد السوفيتي في منتصف الستينيات من القرن الماضي، وتعددت النظريات والآراء المؤيدة لخطة إقامة تحالف سياسي أمريكي - صيني موجه ضد الاتحاد السوفيتي.

أولاً: التعارض الأمريكي - الصيني في الشرق الأوسط

منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، أصبحت الصين إحدى القضايا الأساسية في الحملات الانتخابية للرئاسة الأمريكية، هكذا صرح الرئيس الديمقراطي السابق «بيل كلينتون» أثناء حملته الانتخابية لعام ١٩٩١ م قائلاً: «أنني لن أصافح أبداً جزار بكين»، وكان يقصد رئيس وزراء الصين الذي قمع المظاهرات الطلابية المطالبة بالديمقراطية في ساحة بوابة السلام السماوي في بكين عام ١٩٨٩ م، وفي عام ١٩٩٩ م، ندد الجمهوري «جورج دبليو بوش» بمقولة (الشراكة الإستراتيجية) مع الصين كما صاغها بعض المحيطين بالرئيس السابق «بيل كلينتون»، وأكد «بوش» الرئيس السابق أن «الصين ليست شريكاً وإنما هي

(١) أحمد أبو زيد، «الرؤية الأمريكية للنتين النائم»، الحياة، العدد ١٣٢٤، ٧ أكتوبر ٢٠٠١ م، ص: ١١.

(٢) جيميل مطر، «مكانة الصين الدولية بعد الحرب الباردة وإستراتيجيتها الخاصة»، الحياة،

العدد ١٣٣٦، ٢٦ يوليو ٢٠٠١ م، ص: ٧.

منافس»، وخلال حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية في خريف عام ٢٠٠٤م، لم يتردد المرشح الديمقراطي «جون كيري» في اتهام الرئيس «بوش» بأنه «نام وراء عجلة القيادة»، وترك الصين تضاعف معدل تجاوزتها»، ووعد كيري بأنه فور وصوله إلى البيت الأبيض سيضع حدًا للممارسات التجارية غير الشريفة لبكين التي تخرق باستمرار التزاماتها الدولية^(١).

وخلال النصف الثاني من ولاية بوش الأولى احتلت قضية محاربة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، والحرب على أفغانستان، والعراق الأولى في أجدنة إدارة الرئيس جورج بوش (الابن) الجمهوري، وبعد إعادة انتخابه لفترة ثانية عادت قضية الصعود الصيني تحتل أولوية بارزة في السياسة الخارجية الأمريكية، إذ جرى التركيز خلال تلك الآونة على القضايا الخلافية التقليدية بين الولايات المتحدة والصين، إذ اتهمت واشنطن بكين بأنها سبب البطالة في الولايات المتحدة، وبخاصة بطالة عمال النسيج والملابس نتيجة انخفاض أسعار الصادرات الصينية من المنسوجات إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية^(٢).

١- الرؤية الأمريكية للتحدي الصيني:

شملت الرؤية الأمريكية للصين قائمة انتقادات خلال الولاية الأولى لبوش الابن منها ما يلي:

أ- أنها تهدد الغرب عمومًا بأزمة اقتصادية حادة؛ لأنها تعتمد الإبقاء على عملتها المحلية (اليوان) دون مستواها الحقيقي مقارنة بالدولار الأمريكي.

ب- زيادة إنفاقها العسكري إلى نحو ٩٠ مليار دولار، أي ثلاثة أمثال الرقم

(١) محمد السيد سليم، «القوي الآسيوية الكبرى وقضايا الشرق الأوسط»، مركز دراسات الشرق الأوسط، أبريل ٢٠٠١م، ص: ٤٥.

(2) Yu Bin «United States -China Relations and Regional Security After September 11» Issues & In Sights Vo.2-02. Pacific Forum CSIS. April 2002. www.CSIS.gov.

الذي تعلنه بكين.

ج- التقصير في المساعدة على فرض إرادة الولايات المتحدة على كوريا الشمالية فيما يخص برنامجها النووي.

د- رفع مستوى التوتر في شرق آسيا، وزيادة المشاعر القومية المناهضة لليابان على أيدي متظاهرين صينيين احتجاجاً على الغطرسة اليابانية في التعامل مع جرائم الحرب العالمية الثانية وما قبلها.

و- كما ترى واشنطن أن الصين تكون شبكة تحالفات تهدف إلى عزل الولايات المتحدة وإضعاف مكائنها، وبخاصة في ساحتها الخلفية أي في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وذلك بالتنسيق مع دول لا تحظى بالرضا الأمريكي مثل فنزويلا، وزيمبابوي، والسودان، ونيبال، وبورما، وإيران^(١).

وتكاد تكون الحملة المتصاعدة في كثير من أجهزة الإعلام الأمريكي تغطي كل ما يتعلق بالصين، مع التركيز على المشكلات الاجتماعية التي ترافق الصعود الصيني، فأوضاع حقوق الإنسان تزداد تدهوراً، وعلاقات التوتر الاجتماعي بادية في الريف وضواحي المدن خاصة مع اتساع الفجوة بين المناطق الصناعية والريف، وتعددت في الآونة الأخيرة التقارير الصحفية التي تتحدث عن مشكلات تيرها الأقليات الصينية في جنوب آسيا، وبخاصة في ماليزيا، واندونيسيا، وسنغافورة، وعن عمليات تجسس يقوم بها الصينيون في استراليا. وكان من الممكن عدم التوقف كثيراً عند هذه الحملة لولا أن «دونالد رامسفيلد» وزير الدفاع الأمريكي السابق ألقى بقنبلة دبلوماسية خلال مشاركته في مؤتمر عن الأمن الآسيوي بسنغافورة (٤ يونيو ٢٠٠٥ م). والذي اتهم الصين بأنها تجاوزت الحدود في الحصول على أسلحة حديثة -خصوصاً- من روسيا، وزيادة الإنفاق على

(١) أحمد دياب «السياسة الأمريكية تجاه الصين بين المشاركة والاحتواء، السياسة الدولية، العدد

١٦٣، يناير ٢٠٠٦ م، المجلد ٤١، ص: ١٧٦.

الدفاع، وقال: «إن هذا الإنفاق على إنتاج الصواريخ والتكنولوجيا المتطورة يهدد تايوان، والمصالح الأمريكية في آسيا، وتساءل «رامسفليد» عن دوافع زيادة الإنفاق العسكري في وقت لا تواجه فيه الصين أي تهديد خارجي، وهدد بأنه إذا لم تفتح الصين وتفتح مجتمعتها، فسوف تنمي الولايات المتحدة علاقاتها مع الهند، بينما ستضعف علاقاتها مع الصين»^(١).

وخلال زيارة الرئيس «بوش» للصين في الفترة من ١٩ إلى ٢١ نوفمبر ٢٠٠٥م، طالب القيادة الصينية بالسماح بالمزيد من الحريات الاجتماعية، والسياسية، والدينية، ووجه «بوش» دعوة للصين كي تتخذ من تايوان نموذجًا للديمقراطية، رغم علمه بأن الصين تحلم باستعادة تلك الجزيرة «المتردة» إلى أحضانها. ومن جانبها صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية «كوندوليزا رايس» بأن «الولايات المتحدة أبلغت الصين قلقها بشأن تقارير تشير إلى تعرض مشقين صينيين للقمع، ومؤكدة أن واشنطن لم تر التقدم الذي توقعته في مجال حقوق الإنسان في الصين». وأثارت «رايس» أيضًا تساؤلات بشأن النيات الفعلية للصين من رفع النفقات وتحديث الجيش - يبلغ عدده نحو ٢.٥ مليون جندي - مما يجعله أكبر قوة قتالية في العالم، مؤكدة حرص الولايات المتحدة على توازن القوى في المنطقة^(٢). ورغم انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية بمباركة أمريكية عام ٢٠٠١م، فإن واشنطن وجهت إلى الصين انتقادات شديدة في «استراتيجية الأمن القومي الأمريكي»، والتي صدرت في سبتمبر ٢٠٠٢م. حيث بدأ واضحًا تصميم الولايات المتحدة على مقاومة كل خصومها ومنافسيها كي تبقى وحدها القوة العظمى الوحيدة في العالم، بل إن بعض المحللين يعتقدون أن التنافس مع الصين هو السبب الحقيقي الذي دفع الولايات المتحدة إلى غزو العراق عام ٢٠٠٣م، فهي تحتاج - لكي تحتوي الصين - إلى أن تنفرد بالسيطرة على منطقة

(١) المرجع السابق، ص ص: ١٧٧-١٨٧.

(٢) جيل مطر، مرجع سابق، ص ص: ٣٣-٣٢.

الخليج الإستراتيجية التي تحتوي على أكثر من ربع الاحتياطي العالمي من النفط، وهو المادة التي تسعى الصين إليها لكي تدعم، وتنمي قوتها الاقتصادية الهائلة، فالصين حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية ستحرق ٣.١ بليون طن فحم سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠م، ولذلك سوف تستهلك في العام الواحد كميات من الفحم أكثر من كل ما استهلكته الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الثورة الصناعية فيها^(١) وهذا إن دل سيدل على الإسراع في معدلات النمو والتحديث الاقتصادي لها.

وفيما يلي تظهر الرؤية الأمريكية التحدي الصيني:

ففي خلال النصف الثاني من القرن العشرين اضطرت الولايات المتحدة إلى مواجهة أعداء ومنافسين في مجال واحد، إما اقتصادي (اليابان ألمانيا وغيرها)، أو سياسي عسكري (الاتحاد السوفيتي السابق)، لكن الصين هي أول قوة عظمى في القرن الحادي والعشرين سوف تحوز القوى السياسية، والعسكرية، والاقتصادية معاً، ففي الصين تجري أهم تجربة تحديث اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، فالصين التي كانت تعتبر بلداً نامياً تحولت خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلى عملاق صناعي، وتتحول الآن وبسرعة من بلد مصدر للسلع الرخيصة إلى عملاق استهلاكي يستورد كل شيء من الطاقة، وخامات المعادن، حتى أجهزة التلفزيون، والكمبيوتر الذي تتضاعف مبيعاته فيها كل ثلاث سنوات، وهي الآن أكبر سوق في العالم للهاتف المحمول، حيث يبلغ عدد مستخدميه ٣٧٧ مليوناً، يزدادون بنسبة ٨٪ كل ثلاثة أشهر، وحصّة الصين - طبقاً لإحصائيات البنك الآسيوي للتنمية - ٤٠٪ من الاستهلاك العالمي للحديد، و٣٠٪ من الفحم، و٢٥٪ من الألمنيوم والنحاس^(٢)، والصين هي المستورد الرئيسي للحبوب، حتى أن الأرز -

(١) باتريك سيل، «مستقبل الصين والشرق الأوسط إلى أين»، الحياة، العدد ١٣٤٢، ٢٢ نوفمبر

٢٠٠٢م.

(٢) هدى ميتكيس، مرجع سبق ذكره، ص: ١٥٧-١٥٩.

المحصول الرئيسي في الصين - يتم تبوير المساحات الشاسعة المزروعة به، وتحويله إلى أراضي بناء تقام عليها مجمعات صناعية، وتجارية، وسكنية، وفي (عام ٢٠٠٤م)، احتلت مدينة شنغهاي موقع مدينة روتردام الهولندية، كأكبر ميناء بحري في العالم، وقد عجزت حركة الشحن البحري العالمية التي تضاعفت خمس مرات خلال عام ٢٠٠٤م^(١) عن تلبية طلب الصين في عام ٢٠٠٤م بنسبة ٤٠٪، وقد تضاعف معدل استهلاك الصين للكهرباء ٧ مرات خلال ربع القرن الأخير ورغم القفزات الهائلة في الاستيراد، فإن فائض الموازنة الصينية يزيد على ١٠ مليارات دولار، وتبلغ احتياطها من العملة الأجنبية نحو ٧٥٠ مليار دولار، ومع نمو الصين اقتصادياً، وحاجتها المتزايدة إلى الأسواق الخارجية، والاستثمارات، والمواد الأولية تغيرت ملامح سياستها الخارجية تجاه الكثير من مناطق العالم المختلفة.

فالصين التي كانت حتى أوائل الثمانينات مجرد أكبر اقتصاد زراعي مكثف ذاتياً، أصبحت في عام ٢٠٠٥م، سادس أكبر اقتصاد في العالم، وبلغ إنتاجها المحلي الإجمالي ١.٢ تريليون دولار أمريكي، ويتجاوز نموها الاقتصادي السنوي ٩٪، وتعد -وفقاً لبيانات ٢٠٠٦- رابع قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا، وقد كان الاقتصاد الصيني حقق فائضاً من احتياطي العملات الأجنبية بلغ ١.٦٨ تريليون دولار في نهاية مارس ٢٠٠٨م. كما تمتلك نحو ١٠٠ مليار دولار أمريكي من احتياطات النقد الأجنبي لتصبح واحدة من كبريات الدول التي تملك احتياطات من النقد الأجنبي، فإن حجم الاقتصاد الصيني سوف يساوي نظيره الأمريكي بحلول عام ٢٠٢٠م.^(٢) خصوصاً في ظل العجز الهائل في الميزانية الأمريكية الذي وصل إلى ٤٥٠ مليار دولار، في ظل العجز الهائل في الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين ففي خلال عام ٢٠٠٥م

(١) المرجع السابق، ص: ١٥٩.

(٢) حسن أبو طالب، مرجع سبق ذكره، ص: ١٤٣.

بلغ ٢٠٠ مليار دولار لصالح الصين^(١). وعلى الصعيد العسكري، ورغم أن معهد الدراسات الإستراتيجية بلندن يقدر حجم الإنفاق العسكري الصيني بنحو ٦٢.٥ مليار دولار سنويًا، أي ما يقل عن ١٥٪ من الإنفاق العسكري الأمريكي (٤٠٠ مليار دولار سنويًا)، فإن الصين تمتلك أسلحة وصواريخ نووية قادرة على تهديد الأراضي الأمريكية، وقد يكون لافتًا في هذا السياق ما ذكره الجنرال «جوشينج»، وهو أستاذ في الجامعة الوطنية للدفاع في الصين، في منتصف يوليو ٢٠٠٥م حول إمكانية استخدام بلاده الأسلحة النووية ضد الولايات المتحدة في حالة تعرضها لهجوم أمريكي خلال أي صراع^(٢).

٢- الإستراتيجية الصينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية:

تقوم الإستراتيجية الصينية تجاه الولايات المتحدة على عدة محاور أهمها:

أ- رفض الهيمنة الأمريكية على العالم منذ انتهاء نظام القطبية الثنائية بانتهاء الاتحاد السوفيتي السابق، وفي الوقت نفسه بدأت الصين تتطلع إلى دور عالمي جديد على الساحة العالمية تنافس من خلاله الولايات المتحدة، وقد أدركت بكين أنها لن تستطيع القيام بذلك بمفردها، لذا اتجهت للاتفاق، وتدعيم العلاقات مع روسيا لتشكيل كتل دولي عالمي تستطيع من خلاله منافسة الولايات المتحدة. وقد أكد كل من الرئيس الصيني «جيانج زيمين» والرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» على ضرورة إيجاد عالم متعدد الأقطاب، ورفض نظام القطبية الأحادية التي تهيمن الولايات المتحدة من خلاله على العالم.

ب- اعتبار أية تحركات أمريكية عسكرية أو أمنية في آسيا مهددة للصين، لذا عندما تكررت الطلعات التي تنفذها طائرات التجسس الأمريكية على السواحل

(١) المرجع السابق، ص: ١٤٥-١٤٨.

(٢) لي وي جيان، تحليل ودراسة العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط، السياسة الدولية

العدد ١٤٥، يوليو ٢٠٠١، ص: ١١٤.

الصينية قامت الصين باتخاذ مواقف متشددة ضد هذه الإجراءات، والتي انتهت باصطدام المقاتلة الصينية بطائرة التجسس الأمريكية، وقامت الصين باحتجاز طاقم الطائرة وطلبت من الولايات المتحدة الاعتذار عن فقد حياة الطيار الصيني، وهو الأمر الذي كاد يتسبب في مواجهة دبلوماسية عنيفة بين الجانبين^(١).

٣- التعارض الأمريكي - الصيني على الشرق الأوسط:

تذهب بعض التحليلات إلى إمكانية العمل على تعزيز التحالف الشرق أوسطي مع الصين لتتحول الأخيرة لمواجهة الولايات المتحدة في كثير من القضايا والبيادين، وإلى أن الصين متجهة لتكون قطبًا دوليًا منافسًا للولايات المتحدة.

وإن تناول موضوع الصين والشرق الأوسط وهو موضوع يتسم بالتشعب الشديد نظرًا لتعدد وتطور مختلف القضايا في هذه المنطقة، إلا أن الباحثة سوف تركز في تحليلها لهذا الموضوع على الموقف الصيني من الهيمنة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط الذي تطور الموقف الصيني بصدها مع إلقاء بعض الضوء على الموقف الصيني على كل من القضية العراقية والوضع الإيراني وتبرز أهمية الصين بالنسبة لقضايا الشرق الأوسط، فإلى جانب تصاعد نموها الاقتصادي الذي وصل في التسعينيات من القرن الماضي إلى حوالي ١٣٪ فأنها إحدى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وهي الدولة الوحيدة في هذا المجلس التي يثق بها العرب ويعتقدون أنها أقرب إلى توجهاتهم في عدد من قضاياهم، هذا إضافة إلى أن الصين هي الدولة الوحيدة من الدول العظمى التي تحافظ على علاقات جيدة مع دول الشرق الأوسط، وهي الدولة الكبرى التي تؤكد انتماءها لدول العالم الثالث وتعلن تبنيها لقضاياها.

ويمكن استجلاء التباين بين موقف الصين والولايات المتحدة في مختلف القضايا الخاصة بالشرق الأوسط، نشير إلى الآتي:

(١) أحمد دياب، مرجع سابق، ص: ١٧٦.

-الموقف الصيني من الهيمنة الأمريكية على المنطقة.

-الموقف الصيني تجاه القضية العراقية.

-الصين والتحالف الاستراتيجي مع إيران.

-مبيعات السلاح الصيني لدول الشرق الأوسط.

-إسرائيل والتحالف الاستراتيجي الجديد مع الصين.

أ- الموقف الصيني من الهيمنة الأمريكية على المنطقة:

لقد أدركت الصين إبان حرب الخليج الثانية الدور المهيمن للولايات المتحدة حيث أكدت مجريات الأمور تبعية الدول العربية المشاركة في التحالف للولايات المتحدة، وهذا ولم تستطع الصين اتخاذ أي موقف دولي ضد الإدارة الأمريكية. وقد كشفت هذه الأزمة عن مدى ضعف النظام العربي وانقسامه في مواجهة الهيمنة الأمريكية المتزايدة على المنطقة، ومع تنامي احتياج الصين للنفط العربي لم تجد غضاضة في الاعتراف بإسرائيل، وإقامة علاقات دبلوماسية معها. خاصة وأن التواجد الأمريكي في الخليج أدى إلى تزايد النفوذ الأمريكي في تقرير السياسة النفطية في الخليج العربي، وهذا في حين تنامت حاجة الصين إلى النفط،^(١) فبعد أن كانت تصدره حتى عام ١٩٩٣ م أصبحت منذ عام ١٩٩٦ م تقوم باستيراده بسبب التوسع الهائل في الاعتماد على مشتقات النفط بحيث زاد استهلاك الصين من الطاقة بنسبة ٣٣٪ عما كان عليه الحال في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي والذي من المتوقع أن يرتفع عام ٢٠١٠ م إلى ٢.٧ مليون برميل يومياً^(٢). وفي إطار هذا السياق استشعرت الصين الضغوط التي يمكن أن تمارسها الولايات المتحدة المهيمنة على مقدرات النفط العربي بحيث يشكل هذا الواقع ضغوطاً على الصين في مجال النفط العربي بما عكس تحكم الولايات المتحدة بأهم محددات مسيرة

(١) على سيد فؤاد النقر، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٣-٣٨.

(٢) هدى ميتكيس، «الصين والشرق الأوسط»، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠-١٥.

التمنية والتطور الصيني، وهو ما سوف يكون له أكبر الأثر على توجهات الصين بشأن سياساتها الخارجية في المنطقة العربية.

ومع تنامي النفوذ الأمريكي في المنطقة الذي تزامن مع تصاعد هذا التراجع في جنوب شرق آسيا تيقنت الصين من نية الولايات المتحدة في استمرارية هذه الهيمنة لاعتبارات اقتصادية، وإستراتيجية، ومن بينها السيطرة على طرق الملاحة، وهو ما أدى إلى التأثير بشكل مباشر في السياسة الخارجية الصينية إزاء الشرق الأوسط.

ب- الموقف الصيني تجاه القضية العراقية:

لم يمثل الموقف الصيني تجاه القضية العراقية خروجاً عن الأهداف المعلنة لسياساتها الخارجية، من حيث حرصها على معارضة أي شكل من أشكال الهيمنة بهدف الحفاظ على السلام العالمي، وتشجيع التنمية المشتركة مع حماية المصالح المشتركة للبشرية في ظل عالم متعدد الأقطاب، والحفاظ على الاستقرار في المجتمع الدولي من هذا المنطلق رفضت الصين منذ البداية التواجد الأمريكي بالعراق والذي استند إلى رغبة الولايات المتحدة في القضاء على أسلحة الدمار الشامل، والذي كان إدعاءً ثبت كذبه، بل واعترفت الولايات المتحدة بكذبه، وحيث أدركت الصين أن الأهداف الأمريكية تتجاوز هذه الادعاءات خاصة، وأن الصين تعلم مدى الرغبة الأمريكية في إرساء دعائم مشروع الشرق الأوسط الكبير، واعتبرت الصين التواجد الأمريكي في العراق سابقة خطيرة في العلاقات الدولية تتعارض مع أهداف سياستها الخارجية، وتسهم في إذكاء حدة العداء ضد الولايات المتحدة⁽¹⁾ كما أكدت الصين على أهمية الحفاظ على استقلال العراق وعن استعدادها للمشاركة في إعادة إعمار العراق من خلال الشركات الصينية في العراق هذا وقد تقدمت الصين باقتراح لمجلس الأمن حول القضية

(1) المرجع السابق، ص: ١٦.

العراقية في ٢٦ أبريل ٢٠٠٤م، تعكس أهداف وتوجهات الموقف الصيني، ويتمثل في تحسين الأحوال الأمنية في العراق، وتحقيق السلام، والاستقرار مع مساعدة الشعب العراقي على إعادة البناء، والتنمية، والحفاظ على الاستقلال السياسي للعراق، ووحدة أراضيه، إضافة إلى إرساء دعائم نظام ديمقراطي يحافظ على الوحدة الوطنية، وعلى علاقات الجوار، ومساعدة العراق على تحقيق عودتها إلى المجتمع الدولي والحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة الخليج ككل، وذلك في إطار قيام الأمم المتحدة بدور فاعل.

هذا وقد رأت الصين إضافة إلى هذه الأهداف ضرورة احترام رغبة الشعب العراقي في تقرير مصيره، والحفاظ على حقوق الإنسان في العراق.

ج- الصين والتحالف الاستراتيجي مع إيران:

تشهد العلاقات الصينية الإيرانية تنامياً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، وهو ما تبدي عبر علاقات ثنائية بين بلدين يتقاسم كل منهما مصالح جيوبوليتيكية متشابهة، إضافة إلى رفض كل منهما الهيمنة الأمريكية. وتأتي أهمية إيران باعتبارها الدولة الثانية المصدرة للبترول بعد المملكة العربية السعودية، وهو ما قاد إلى أن تشغل إيران محوراً في السياسات الصينية للطاقة^(١).

من هذا المنطلق حرصت الصين على تقوية علاقاتها مع طهران، وقد أبدت الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية وجهة النظر القائلة بضرورة اعتماد الصين على بترول الشرق الأوسط في ظل التأكيد على تنامي هذا الاعتماد في المستقبل؛ وعلى هذا النحو ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن مزيداً من تدعيم العلاقات الصينية الإيرانية يمكن أن يؤدي إلى تهديد الهيمنة الأمريكية في المجالات الاقتصادية، والعسكرية، والنووية، وتنبع خطورة هذا الأمر من أن كلا

(١) تياو دينج زانج: المصالح الصينية في الشرق الأوسط، قضايا إستراتيجية، عدد ٣ سبتمبر ٢٠٠٠م،

من الصين وإيران تعدان قوى إقليمية بيد أن تقاربهما يمكن أن يحولهما إلى قوى تهدد الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط^(١). وتنظر الصين إلى إيران باعتبارها الحليف الاستراتيجي لها في الشرق الأوسط، بل إن بعض المسئولين الصينيين دافعوا عن النشاط الإيراني لتخصيب اليورانيوم، ومن جانبها لم تخف الولايات المتحدة تخوفها من تنامي العلاقات الصينية الإيرانية، وأثر ذلك على بتترول الشرق الأوسط، وقد أكد مسئولون أمريكيون أن موضوع الطاقة يمثل أحد أهم مكونات الأمن القومي الأمريكي، بحيث يمكن أن يقود أي تهديد لها في الشرق الأوسط إلى رد عسكري صريح من الجانب الأمريكي، وتشير هذه الدلائل في مجملها إلى محاولة الصين القيام بدور فاعل في منطقة الشرق الأوسط من خلال تكثيف علاقاتها مع إيران التي تمثل حالياً لها منطقة حيوية نظراً لاحتياجها إلى البترول.

التغير في الموقف الصيني من العقوبات على إيران:

حيث أقر مجلس الأمن القرار ١٩٢٩ مؤرخاً في يونيو ٢٠١٠م "حزمة من العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي، وفي هذا الإطار نفهم التغير في الموقف الصيني، ولماذا وافقت الصين على القرارات الثلاثة السابقة التي أصدرها مجلس الأمن بخصوص فرض العقوبات على إيران. فللصين مصالح اقتصادية مهمة مع إيران لعل أهمها العقدان الموقعان سنة ٢٠٠٤ باستيراد ٢٥٠ مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال، والعقد الموقع سنة ٢٠٠٩ بالبحث عن النفط في حقل آزادجان، كما تصدر إيران للصين حوالي ١٢٪ من استهلاكها النفطي بمعدل حوالي مليون برميل يوميا. ولكن مصالح الصين مع الولايات المتحدة أكبر من مصالحها مع إيران فهي تسعى بالأساس إلى حماية مصالحها الاقتصادية مع

(١) هدى ميتكيس: مرجع سبق ذكره، ص ص: ١٦-١٧.

(٢) محمد السيد سليم، «الموقف الصيني من العقوبات الدولية على إيران»، العربي، العدد ١١٢٠، لعام ٢٠١٠م، ص: ٢٢.

الولايات المتحدة، خاصة أن حجم الاستثمارات الأمريكية في الصين يبلغ حوالى ٤٨ بليون دولار فضلا عن أن الفائض في الميزان التجارى الصينى الأمريكى لصالح الصين بلغ ٣٥٠ بليون دولار. وهى تحاول تهدئة السياسة الأمريكية التى تعمل على محاصرة الصين بسلسلة من التحالفات. ولهذا فرغم أن الصين عارضت فى البداية إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن إلا أنها عادت وصوتت فى المجلس ضد إيران. فلماذا إذن تعترض الصين بشدة هذه المرة على فرض العقوبات على إيران للمرة الرابعة؟ يمكن القول إن الموقف الصينى هذه المرة هو ردة فعل للتدخلات الأمريكية فيما تعتبره الصين شئونها الداخلية، وأن الصين تحاول بموقفها من مسألة العقوبات على إيران دفع الولايات المتحدة إلى وقف هذا التدخل. فقد أعلنت الولايات المتحدة أنها قد عقدت صفقة أسلحة مع تايوان قيمتها حوالى ٦.٤ بليون دولار^(١) وهو ما أثار غضب الصين والتى تعتبر أن موضوع تايوان بمثابة خط أحمر. من ناحية ثانية فرغم احتجاجات الصين، فقد التقى الرئيس أوباما بالزعيم الروحى للثبب الدلاى لاما فى البيت الأبيض، وهو ما اعتبرته الصين تدخلا فى شئونها الداخلية، ورغم مناشدتها أوباما إلغاء المقابلة إلا أنه أصر عليها يبدو أن الصين ترد على التدخل الأمريكى بتعطيل مشروع فرض العقوبات أملا فى الحصول على تنازلات فى ملفاتها. ولكنها لن تستمر إلى أمد طويل فى تلك المعارضة ولعله من المهم أن نتذكر الإنذار المبطن الذى وجهه مندوب الصين فى مجلس الأمن إلى إيران بأن تتفاوض بجدية لإنهاء الشكوك حول برنامجها النووى، وحثه لإيران على قبول مقترح الوكالة الدولية رغم علم الصين أن هذا المقترح ليس إلا أداة لإخراج اليورانيوم المخصب منها بلا عودة، وبالتالي يضيع عليها جهد العشرين عاما الأخيرة من ناحية أخرى فالصين تريد بموقفها أن يصدر قرار مخفف بفرض العقوبات على إيران، وأن تظهر لإيران أنها قد لعبت دورا مهما فى هذا الصدد مما يمكن معه حماية مصالحها النفطية مع إيران. وبالتالي

(١) المرجع السابق، ص: ٢٣.

فالساسة الصينية المعارضة لفرض العقوبات على إيران تحقق المصالح الصينية على المستويين الأمريكي والإيراني في آن واحد. وإذا قدمت الولايات المتحدة التنازلات المطلوبة للصين، فإنها ستوافق مع روسيا على حزمة من العقوبات «الذكية» خاصة مع الوفود الأمريكية والإسرائيلية التي زارت الصين لحثها على تغيير موقفها، ومع التغيير الجزئي في الموقف الروسي. فالصين تعمل مع الأغلبية وليس ضدها كما تقول دائماً، وهي كما قلنا أداة لتأكيد التوازنات وليس لقلبها.

د- مبيعات السلاح الصيني لدول الشرق الأوسط:

أحد العوامل المهمة كذلك في تحديد مستقبل الدور الصيني في الشرق الأوسط هو مبيعات السلاح الكثيفة للدول العربية وإيران، حيث إن الوجود الصيني الاستراتيجي يمكن تحديده بدرجة أكثر وضوحاً فيما يتعلق بمبيعات سلاحها، وبخاصة لإيران و«أعداء» الولايات المتحدة الآخرين، وهو ما يمكن أن يمثل ورقة ضغط سياسية لبكين في علاقاتها مع أمريكا.

ولقد كانت أحد الأمور المعقدة هو استخدام حزب الله للأسلحة الصينية الصنع في حربه الأخيرة مع إسرائيل عام ٢٠٠٦م، كما أن الأهمية للولايات المتحدة هو مبيعات الصواريخ التي يمكن استخدامها في العمليات البحرية، وبخاصة في منطقة الخليج، أيضاً تتعاون الصين بشكل نشط في المجال النووي مع كل من إيران وباكستان، والمؤكد أن العالم النووي الباكستاني «عبد القادر خان» كانت له روابط وعلاقات وثيقة مع الصينيين، وأن الدور الصيني كان له الأثر في تطور البرنامج النووي الباكستاني^(١) ومن المنظور الأمريكي، فالتعاون النووي الصيني مع إيران قوى جداً، ولذلك وضعت إدارة «بوش الابن» ضغوطاً عديدة على الصين لقطع تعاونها النووي مع إيران في وقت نجحت فيه الصين في تطوير علاقات عسكرية مع إيران، وباكستان، والدول العربية، وحافظت على

(١) هدى ميتكس: مرجع سبق ذكره، ص ص: ١٨-١٩.

روابطها الوثيقة مع إسرائيل بما فيها شراء التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية المتقدمة.

هـ- إسرائيل والحليف الاستراتيجي الجديد...الصين

تمتلك إسرائيل سجلاً حافلاً من التحالفات يؤكد نظرية التحالف مع الأقوياء، ومنذ أصبحت الولايات المتحدة قوى عظمى، ولا زالت تمثل الدعم، والسلاح، والرعاية، والاقتصاد بالنسبة لها، لكن المؤشرات الآن باتت تشير إلى تراجع العملاق الأمريكي، الذي أصبح غارقاً في مشاكله الداخلية وانهاره الاقتصادي، في ظل عالم لا تستقر فيه موازين القوى -عالم تشير فيه- كل التوقعات إلى أن القوة الأكبر في الغد ستكون ذات ملامح أسيوية. وهكذا كان من الطبيعي لإستراتيجية الولاء للأقوى الإسرائيلية أن تتجه عن تبيين صيني، أو فيل هندي، أو نمرياباني، أو كوري يكون أكثر قدرة على ضمان المصالح الإسرائيلية عندما يفقد الحليف الأمريكي نفوقه.

ومن هنا فإن من المرجح أن تنتقل الصين إلى درجة الحليف الأقوى لإسرائيل في المستقبل، وهو أمر لا يخلو من البحث المستمر داخل محافل الفكر، والسياسة، والعسكرية الإسرائيلية .

وكانت إسرائيل، أولى دول الشرق الأوسط، وسابع دولة في العالم اعترفت بالصين الشعبية ومع ذلك اتسمت العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإسرائيل لفترة طويلة بالبطء الشديد والتوتر في بعض الأحيان، وشهدت صعوداً وهبوطاً في كثير من الأحيان بسبب الموقف الصيني من الصراع العربي - الإسرائيلي^(١).

بدأ التقارب مع إسرائيل مع بداية السبعينيات من القرن الماضي حيث كان يذاتاً بتغير الموقف الصيني تجاه القضية الفلسطينية خاصة بعد أن أصبحت أحد

(١) محمودة صبري، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٤٠-٣٦٠ .

أعضاء مجلس الأمن الدولي الدائمين بحيث توقفت عن دعم حركات التحرر الفلسطينية وتراجعت عن مطالبها بحقوق الفلسطينيين ونلاحظ أن التغيير في الموقف الصيني جاء استناداً إلى الطابع البراجماتي للثقافة الصينية بحيث قبلت التواجد الإسرائيلي في الشرق الأوسط كأمر واقع حيث أعلن «شون أن لاي» في خطاب له أمام الجمعية العامة، إن الصين لا تعادي اليهود أو شعب اليهود، وإنما تعترض على سياسات التوسع الإسرائيلية^(١). وعلى هذا النحو يمكن القول إن بداية تغير الموقف الصيني من القضية الفلسطينية يعود إلى تقاربها مع الولايات المتحدة، وإن تأييد هذا الموقف في انتهاج الصين لسياسة الإصلاح والانفتاح على دول العالم في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، وذلك من منطلق رؤية أكثر واقعية وبراجماتية لموازين القوى الدولية ولحدود الصين في النظام العالمي ومنذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي بدأت الصين تتراجع عن مواقفها المؤيدة علناً للدول العربية في صراعها مع إسرائيل، وهو ما تبدي عن تكرار المسؤولين الصينيين تأييد الصين للشعوب العربية ضد سياسة التوسع الإسرائيلي، وتأييد المفاوضات السلمية التي تخدم الحل العادل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط وبطبيعة الحال فإن مثل هذا الموقف الصيني نهجاً مختلفاً عن سابقه بما أدى إلى تبادل الاعتراف الدبلوماسي وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة في يناير ١٩٩٢ م. وعلى هذا النحو أدى اعتراف الصين بإسرائيل إلى ما كانت ترغب فيه الصين من تحسين صورتها أمام الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة^(٢).

وفي عام ١٩٩٩ م، كشفت الصحافة الإسرائيلية النقاب عن معلومات تتعلق بصفقة الفالكون، وحسب الصفقة كانت إسرائيل ستزود الصين بأربع طائرات

(١) المرجع السابق ص ٣٤-٣٦.

(٢) مازن النجار، «الحلم الصيني أمام القوة الناعمة ومخاطر الاحتواء»، مجلة الصين اليوم، العدد ٩، سبتمبر ٢٠٠٧، ص ١٩.

فالكون، ورأى الأمريكيون أن حصول الصين على طائرات الفالكون سيخل بالتوازن العسكري على حدود تايوان، وسيضر بأداء الجيش الأمريكي في المنطقة؛ الأمر الذي دفع الولايات المتحدة لمعارضة الصفقة بشدة، واعتقدت إسرائيل أنها تستطيع الصمود أمام ضغوط الولايات المتحدة ووعدت الصين بإتمام الصفقة، ولكنها أعلنت في النهاية إلغائها عام ٢٠٠٠ م.

وفي عام ٢٠٠٣ م قررت إسرائيل تعليق عقود تصدير السلاح للصين والتعهد للولايات المتحدة بأنها لا تبيع سلاحاً يشكل خطراً على الولايات المتحدة، لكن الاتفاق لم يشمل حظر بيع الطائرات الصغيرة بدون طيار من طراز R P، الأمر الذي تسبب في أزمة طاحنة في نهاية عام ٢٠٠٤ م. وكانت إسرائيل قد باعت للصين في عام ١٩٩٩ م - بعلم الولايات المتحدة - ١٠٠ طائرة صغيرة بدون طيار من طراز هيربي، والتزمت إسرائيل بتوفير قطع غيار لها وصيانة لمدة عشر سنوات، مما أثار غضب الأمريكيين، وخاصة أن الصينيين طلبوا قطع غيار للطائرات، ورأت الولايات المتحدة أن الهدف من ذلك هو تطوير الطائرات وليس مجرد الصيانة فقط، وفرضت الولايات المتحدة سلسلة من العقوبات على إسرائيل، والتي وافقت عليها المستويات العليا في الإدارة الأمريكية، وفي ذلك مستشار الأمن القومي للرئيس السابق «بوش الابن» الذي صدق على عقوبات ضمنية ضد تل أبيب شملت إحباط صفقات عسكرية ومشروعات مشتركة وتبادل معلومات مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بأنظمة الأسلحة الجديدة، كما قاطعت الولايات المتحدة مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلي فيما يتعلق بتطوير الطائرة JSF، وأوقفت التعاون في إنتاج منظومة المحاكاة الجديدة للجيش الإسرائيلي. وطالبت الولايات المتحدة إسرائيل بالآتي :

- على إسرائيل نقل معلومات للولايات المتحدة بخصوص ٦٠ صفقة أجرتها مع الصين حتى تستطيع تقدير الأضرار التي لحقت لها كشرط لرفع العقوبات.

- فرض رقابة على بيع الأسلحة لدول العالم (سواء على مستوى الشركات

الخاصة مثل ألبيت أو الجيش الإسرائيلي^(١). لم تستطع إسرائيل تقدير الخطورة التي توليها للولايات المتحدة لتسلح الصين، وكادت تفقد تعاطف أكبر الداعمين لها، مما اضطرها في النهاية للرضوخ والإذعان للمطالب الأمريكية وفي عام ٢٠٠٥م اضطرت إسرائيل لفرض رقابة مشددة على الصادرات العسكرية وحظر التجارة العسكرية مع الصين. ورغم ذلك لم تتأثر العلاقات التجارية بين الدولتين، حيث صرحت وزارة الخارجية الصينية أن العلاقات لن تتأثر بسبب طرف ثالث بل ستزداد قوة، ويعود الرد الصيني إلى أن الصفقة كانت صغيرة، فضلاً عن قيام الصين بتطوير الطائرات بدون طيار بنفسها، كما أنها أدركت أن إسرائيل ليس لديها خيار آخر. وتجدر الإشارة أخيراً إلى ما يتعلق بالسبل للدفع بالعلاقات مع الصين وتجهيزها كحليف استراتيجي جديد، حيث إقامة زيارات رسمية رفيعة المستوى بشكل أكثر كثافة والتأكيد على مدي أهمية إسرائيل في استقرار المنطقة وأمنها وتعزيز التعاون التكنولوجي مع الصين لجذب الاستثمارات، وأخيراً إيجاد سبل لتعزيز التعاون الاستخباراتي بين إسرائيل والصين.

وبعد استعراض هذا المسار من العلاقات بين الصين وإسرائيل، يمكن القول إن الطريق لأن تكون الصين كما يرغب الإسرائيليون حليفاً استراتيجياً أول لم يزل في بدايته، وأن علي الدول العربية الانتباه إلى هذا التنامي الكبير في العلاقات بين الدولة التي يري الكثيرون أنها القطب العالمي القادم، وبين إسرائيل التي احترفت قراءة المتغيرات جيداً وإدارة علاقاتها مع الكبار من خلال نظرية (التحالف مع الأقوياء) فإسرائيل هدفها الأبعد هو تجهيز البديل للحصان الأمريكي المتغير لضمان تفوقها على الدول العربية والشرق أوسطية مستقبلاً.

ثانياً: الالتقاء الأمريكي الصيني في الشرق الأوسط

رغم وجود العديد من القضايا الخلافية العالقة بين الطرفين أهمها تايوان

(١) المرجع السابق، ص: ٢٠-٢١.

وتصدير السلاح الصيني لدول تعتبرها الولايات المتحدة معادية لها، إلا أن ذلك لم يمنع من إحداث تقارب في العلاقات التي كانت تتسم دائماً بالتوتر والاضطراب، والذي بلغ ذروته بعد اصطدام طائرة تجسس أمريكية بمقاتلة صينية فوق جزيرة هانيان، مما أدى إلى تحطم المقاتلة الصينية ومصرع قائدها، بجانب اضطراب الطائرة الأمريكية للهبوط في الأراضي الصينية^(١). بالإضافة إلى ذلك كانت الانتقادات الأمريكية لانتهاكات حقوق الإنسان في الصين، بجانب التعاون الأمريكي التايواني من العوامل التي تزيد من التوتر في العلاقات الأمريكية الصينية، إلا أن الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في سبتمبر ٢٠٠١، وما أعقبها من الحرب في أفغانستان قد أدى إلى قيام الدولتين بإحداث تغيير نسبي في استراتيجيتهما تجاه بعضهما البعض.

١- التقارب الأمريكي للصين:

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تبعها من إعداد الولايات المتحدة لتحالف دولي لمواجهة الإرهاب لتحديث تغييراً نسبياً في السياسة الأمريكية تجاه بعض دول العالم ومنها الصين. وقد أدركت الولايات المتحدة أنها لن تستطيع القيام وحدها بالحرب ضد الإرهاب المنتشر في مختلف دول العالم، فهو مثل الجليد الذي تظهر قمته فقط^(٢). وتمثل من وجهة النظر الأمريكية في «أسامة بن لادن» وتنظيم القاعدة، وحركة طالبان، بينما يخفي الجزء الأكبر من جبل الجليد تحت سطح الماء وهو ما يسمى بالخلايا النائمة المنتشرة في مختلف دول العالم في أوروبا، وحتى في الولايات المتحدة نفسها، وهو الأمر الذي أدى إلى إطلاق السلطات الأمريكية لعدة تحذيرات من هجمات إرهابية وشيكة على المصالح

(١) محمد عباس ناجي: مرجع سبق ذكره، ص: ١٤٥.

(٢) سيف الدين عبد الفتاح، السيد صدقي عابدين، محرران، «الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين»، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،

٢٠٠١، ص: ١٣٢-١٣٤.

الأمريكية في الداخل أو في الخارج. ولذا رأت الولايات المتحدة ضرورة تكوين تحالف دولي لمحاربة الإرهاب ليس في أفغانستان فقط بل في مناطق أخرى مختلفة يحتمل أن تكون الفلبين، أو العراق، أو اليمن، أو الصومال. وفي الوقت نفسه سعت الولايات المتحدة إلى إعادة ترتيب الأوضاع العالمية بما يتوافق مع مصالحها هي فقط، فبدأت في إعادة النظر في علاقاتها بدول العالم، وأدركت أنه يمكن أن تقوم هذه الدول بدور إقليمي ودولي يمكن أن يتوافق مع المصالح الأمريكية، وكانت الصين من ضمن هذه الفئة الأخيرة من الدول التي يمكن أن تتجه العلاقات الأمريكية معها نحو مزيد من التقارب.^(١)

لذا بدأت الولايات المتحدة في اتباع إستراتيجية جديدة تجاه الصين تمثلت في الآتي:

أ- السماح بانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، وهو الطلب الذي كانت تلح عليه باستمرار الحكومة الصينية منذ ١٥ عامًا، إلا أن الولايات المتحدة كانت ترفض ذلك بدعوى أن الصين لم تحرر تجارتها مع دول العالم، ففي ١٠ نوفمبر عام ٢٠٠١م وافقت دول المنظمة على انضمام الصين لها، وأصبحت عضواً عضواً رسمياً داخل المنظمة في ١١ ديسمبر ٢٠٠١م.

ب- الترحيب بقيام الصين بلعب دور إقليمي جديد في آسيا يمكن أن يخدم المصالح الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بعلاقاتها مع كوريا الشمالية، فالولايات المتحدة أرادت فتح حوار جديد مع بيونج يانج يمكن أن يسهم في تخفيف التوتر في شبه الجزيرة الكورية، إلا أن دعوتها لم تلق استجابة من بيونج يانج، ورأت الولايات المتحدة أن الصين يمكن أن تقوم بدور في التقارب مع كوريا الشمالية، وذلك من خلال استغلالها للعلاقات الصينية الكورية في إحداث مثل هذا التقارب. لذا دعا الرئيس بوش بكين إلى نقل رسالة التقارب الأمريكية إلى بيونج يانج.^(٢)

(١) المرجع السابق، ص ص: ١٣٢ - ١٣٤.

(٢) المرجع السابق، ص ص: ١٣٥ - ١٣٧.

ج- بدأت الولايات المتحدة في إحداث تغييرات طفيفة في مواقفها تجاه القضايا الخلافية مثل تايوان. لذا أكد الرئيس بوش على دعمه لمبدأ «صين واحدة»، وعدم استقلال تايوان. كما بدأت الولايات المتحدة في تقديم المبررات التي تدعوها للتعاون مع تايوان، وهو الأمر الذي لم تكن تفعله في السابق، حيث أرجعت الولايات المتحدة هذا التعاون إلى اتفاق مبرم بين واشنطن وتايبيه في عام ١٩٧٩م، وهو العام الذي شهد إقامة علاقات دبلوماسية بين الولايات المتحدة والصين، وينص هذا الاتفاق على التزام الولايات المتحدة بتوفير سبل الدفاع عن تايوان، كما دعت الولايات المتحدة إلى ضرورة التوصل إلى حل سلمي بشأن قضية تايوان.

أما قضية انتهاكات حقوق الإنسان فقد استمرت عالقة بين الجانبين، فما زالت الولايات المتحدة تتقدم الإجراءات التي تتخذها السلطات الصينية لمواجهة المظاهرات الطلابية ومعاملة طائفة فالون كونج. لذا فقد قدمت الولايات المتحدة احتجاجاً على إساءة معاملة وحبس (٣٧) شخصاً من أتباع طائفة فالون كونج المحظورة في الصين الذين اعتقلتهم السلطات الصينية وقامت بترحيلهم بعد عزلهم.

بجانب ذلك أكد الرئيس بوش على ضرورة أن يكون الشعب الصيني حراً في اختيار الكيفية التي يعيش بها، ودعا بكين إلى فتح حوار مع الفاتيكان - التي قطعت علاقاتها مع الصين في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي - بعدما عينت بكين أسقفين بعد موافقة البابا، كما حث الرئيس بوش الحزب الشيوعي على الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية^(١).

٢- الالتقاء في المصالح الأمريكية الصينية داخل الشرق الأوسط:

كما أسلفنا سابقاً عن أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك تعد إحدى أكثر مناطق العالم تأثيراً في عملية التنمية

(١) محمد عباس ناجي، مرجع سبق ذكره، ص ص: ١٤٦-١٤٧.

الصينية، وتكمن أهميتها في كونها المصدر الرئيسي للنفط العالمي من جهة، ولواردات الصين النفطية المتزايدة من جهة أخرى، ناهيك عن كونها الأسواق الكبيرة التي تلتهم المنتجات الصينية المتنوعة التي تذهب إلى العديد من بلدان هذه المنطقة. فعلى الصعيد الدولي فقد أعلنت الصين حرصها على التعاون مع كافة الدول من منطلق المنفعة المتبادلة، وهي السياسة التي تنتهجها الصين في هذه المنطقة، مع الحرص على القيام بدور عالمي في مختلف القضايا بصفة عامة.

أ- التعاون الأمريكي - الصيني في الحرب علي الإرهاب:

[إن حربنا ضد الإرهاب تبدأ بتنظيم القاعدة في أفغانستان لكنها لا تنتهي هناك، إنها لن تنتهي حتي يتم العثور على كل مجموعة إرهابية في العالم، وحصارها وهزيمتها. وعلى كل أمة وكل منطقة أن تتخذ قرارها الآن، إما معنا أو مع الإرهابيين، فمن اليوم وصاعدًا كل أمة وكل منطقة أن تتخذ قرارها الآن، إما أنكم معنا أو مع الإرهابيين.

فمن اليوم وصاعدًا كل أمة تواصل إيواء الإرهاب ستعتبر من قبل الولايات المتحدة نظامًا معاديًا. أغلقوا فورًا وبصفة دائمة كل معسكر إرهابي سلموا كل إرهابي، أعطوا الولايات المتحدة إمكانية الوصول الكامل إلى معسكرات الإرهاب .. وإلا فإنكم ستشاركونهم نفس المصير]^(١).

تلك الكلمات وردت بالنص في خطاب الرئيس جورج بوش أمام الاجتماع المشترك لمجلس الكونجرس الأمريكي يوم ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١ بعد ٩ أيام من الهجمة الإرهابية المدمرة التي تعرضت لها الولايات المتحدة. حيث حدد أبرز ملامح الإستراتيجية الأمريكية الشاملة التي ستنتقل على أساسها الحملة ضد الإرهاب، والتي يتضح من نص كلمة الرئيس بوش أنها تركز على محورين

(١) نعم تشومسكي، «السعى الأمريكي إلى السيطرة على العالم»، الهيمنة أم البقاء، (مترجم) سامي الكعكي، دار الكتاب العربي - بيروت، لبنان، مكتبة القاهرة الكبرى، ٢٠٠٤م.

رئيسيين هما: الاستمرارية والشمول.^(١)

وفي ٧ أكتوبر ٢٠٠١م بدأت بالفعل فعاليات الحملة العسكرية في أفغانستان ضد تنظيم القاعدة وطالبان، وبدأت العمليات العسكرية في أفغانستان، ودارت على مستويات، ومراحل مختلفة أدت إلى تدمير القوة العسكرية للقاعدة وطالبان وشل حركتها، ودفعها إلى التخلي عن قواعدها وعن المدن الرئيسية، وتمكين قوات تحالف الشمال الأفغاني من فرض سيطرتها، وتمت إعادة ترتيب الأوضاع السياسية داخل أفغانستان تحت المظلة العسكرية الأمريكية والرعاية الشكلية للأمم المتحدة حتى تكتسب السلطة الأفغانية الجديدة الشرعية الدولية، وهو ما أسفر عنه مؤتمر «بون»، وتم تشكيل حكومة مؤقتة بدأت في ممارسة سلطاتها اعتباراً من ٢٢ ديسمبر ٢٠٠١م.^(٢) أما الموقف الصيني، فقلما تتفق واشنطن مع بكين في وجهات النظر، لكنهما في الحرب علي الإرهاب اتفقا مرحلياً وتكتيكياً بحكم تلاقي المصالح؛ حيث إن الصين دعمت واشنطن في الحرب علي الإرهاب أملاً في فتح مرحلة جديدة من العلاقات، فإنه رغم الخلاف التقليدي المصبوغ بالصبغة الإيديولوجية بين كل من الولايات المتحدة والصين الشعبية، والذي تعود جذوره إلي عشرات السنين، إلا أن مواقف دولية معينة كانت تساهم في وقت من الأوقات في التقارب الشكلي والتكتيكي بين كل من واشنطن وبكين. تقليدياً يبدأ رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية فترة حكمهم بالتشدد حيال الصين ثم ما يلبثون أن يتعاملوا مع الأمر الواقع ببراعماتية سياسية تفرضها عوامل كثيرة، فعقب تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لاعتداءات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، أعرب الرئيس الصيني آنذاك «شياونغ زيمين» لنظيره الأمريكي ليس فقط عن أسفه للحادث وإدائه، وإنما أبدي استعداد بلاده للتعاون مع واشنطن في

(١) محمد عبد السلام، الحرب غير المتماثلة «بين الولايات المتحدة والقاعدة»، السياسة الدولية، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، ص ٢٠٧.

(٢) حصاد الهجوم الأمريكي والبريطاني على أفغانستان، متاح على موقع:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3E>.

الحرب علي الإرهاب . هذه الخطوة لفتت نظر المراقبين الذين لم يكونوا يتوقعون من بكين هذا الموقف لاسيما بعد التوتر الذي ساد في العلاقات بين البلدين علي خلفية طائفة التجسس الأمريكية، كما أن هذا الموقف جاء في ظل سيادة مشاعر عداوية تجاه السياسة الأمريكية وبالذات من قبل الجيل الثالث في الصين، لكن موقف « شيانغ زيمين» هذا كان نابعا بالدرجة الأولى من منظور المصلحة الوطنية للصين، إذ أنه اعتبرها فرصة لتحسين علاقات التعاون بين بلاده والولايات المتحدة الأمريكية انطلاقاً من أن مثل هذه العلاقات تعد ضرورية لمواصلة عملية تحديث بلاده^(١)، وهو ما كانت تسعى إليه القيادة الصينية .

كما أن بكين كانت تأمل من خلال مشاركتها في التحالف الدولي في الحرب علي الإرهاب أن يبدي المجتمع الدولي تفهماً لطريقة تعاملها مع الحركات الانفصالية في الداخل وإضفاء الشرعية عليها، فلدي الصين أيضاً مشكلاتها الداخلية مثل التمرد في منطقة كسينج يانج الشمالية التي يقطنها حوالي ١٨ مليون نصفهم تقريباً مسلمون، هذا بالإضافة إلي انفصال تايوان عن الصين . لذلك صاغت الصين مفهوماً خاصاً بها للإرهاب يشمل الحركات التي تدعو إلي الانفصال^(٢) .

ومن جانبه كان الرئيس الأمريكي «جورج دبليو بوش» بحاجة للدعم والتعاون الصيني في مجال مكافحة الإرهاب ، فالصين عضو دائم في مجلس الأمن وتمتلك حق الفيتو الذي قد يعرقل أي قرار دولي لإضفاء الشرعية علي الحروب التي تزمع الإدارة الأمريكية القيام بها تحت ذريعة محاربة الإرهاب . كما أن ساحة أولي معارك الحرب علي الإرهاب - كانت الإدارة الأمريكية علي وشك القيام بها - هي أفغانستان القريبة من الصين، وبالإمكان أن تساهم الصين في هذا الجانب بالتعاون مع باكستان في محاربة طالبان والقاعدة، لذلك كانت مكافأة بكين أن وضعت

(١) محمد فايز فرحات، المارد الأصفر، «لماذا يخش العالم من صعود الصين»، الأهرام الاستراتيجي

، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية متاح علي www.ahram.org.eg

(٢) عثمان الرواف، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٣٩-٤٠.

واشنطن «جبهة شرق تركستان الإسلامية»^(١). علي القائمة السوداء ضمن المنظمات الإرهابية العالمية فقط خلال الفترة ما بين ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وحتى نهاية عام ٢٠٠٢م، حيث التقى رئيساً البلدين ثلاث مرات الأمر الذي ساهم في تلطيف الأجواء بين واشنطن وبكين إلى الحد الذي دفع بالرئيس الأمريكي إلى وصف العلاقات بين البلدين بأنها تقوم علي أساس «الشراكة البناءة»^(٢).

ب- دفع عملية السلام في الشرق الأوسط:

كان للصين دور نشط في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط، بل يمكن القول إن هذا الدور يتعامل مع كافة المسائل الساخنة الأخرى في الشرق الأوسط. فقد لعبت الصين دوراً معنياً في حل المسائل الساخنة في الشرق الأوسط خلال الأعوام الأخيرة، فمثلاً مسألة دارفور بالسودان، حيث لعبت الصين دوراً مهماً، فأرسلت قوات حفظ السلام إلى هناك، وقامت بالوساطة بين الحكومة السودانية وقوات العصابات في الجنوب لإجراء المفاوضات بين الطرفين، وظلت تبذل جهودها السلمية دائماً، ولكن في حل المسائل الساخنة في الشرق الأوسط لم تكن الصين تعد عملاقاً في الشرق الأوسط مقارنة بالتعاون بينهما في التجارة والطاقة، ولكن في الوقت نفسه ينظر المجتمع الدولي إلى الجهود الكبرى التي تبذلها الصين للمشاركة في حل هذه المسائل الساخنة، وهو ما يعتبر تجسيدا في العلاقات الصينية الأمريكية، علي سبيل المثال فأعربت الولايات المتحدة مراراً عن رغبتها مؤخراً في أن تستطيع الصين مشاركتها بجد ونشاط في حل القضية النووية الإيرانية^(٣). فترغب الولايات المتحدة في أن تستطيع الصين دعم سياسات الولايات المتحدة في فرض العقوبات علي إيران، حيث ترغب في أن تساعد

(١) عادل سليمان، «الحملة الأمريكية ضد الإرهاب خارج أفغانستان»، السياسة الدولية، العدد ٤٨،

أبريل ٢٠٠٢، المجلد ٣٧، ص: ١٨٥-١٨٦.

(٢) أحمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص: ١٧٥-١٧٦.

(٣) المرجع السابق، ص: ١٧٨.

الصين علي أن تلعب دوراً هاماً في المسألة النووية الإيرانية وتمشياً مع الأوضاع الجديدة اتخذت إدارة بوش سلسلة من الخطوات الرامية لتعزيز العلاقات الثنائية مع الصين، فقد أعلن روبرت زوليك نائب وزير الخارجية الأمريكية السابق في سبتمبر ٢٠٠٥م، عن حاجة واشنطن لدفع الصين كي تكون شريكاً مسؤولاً في النظام العالمي الجديد. وغبارة «الشريك المسئول» التي ترددت كثيراً في تصريحات العديد من المسئولين الأمريكيين تجاه الصين أصبحت تعبيراً واضحاً، وتلا ذلك عدة مبادرات، ففي خريف ٢٠٠٦م أطلقت واشنطن الحوار الاستراتيجي الاقتصادي الصيني / الأمريكي والذي تناول عدداً من القضايا المشتركة، مثل التعاون في مجال الطاقة، وزيادة حجم التبادل النقدي وامتداد الحوار ليشمل قضايا دولية كالصراع في دارفور والعلاقات مع كوريا الشمالية^(١).

وهكذا نجد الازدواجية في السياسة الخارجية لإدارة بوش فإن مصالح الولايات المتحدة تتأرجح بين مغازلة القوي الصاعدة، وبين الإبقاء علي حلفائها الأساسيين.



(١) عبد القادر عرابي، مرجع سبق ذكره، صص: ٢٣-٢٥.

obseikan.com

المبحث الثاني

الاستراتيجية الأمريكية لاحتواء الصعود الصيني



تأتي الصين على رأس اهتمامات الولايات المتحدة في أغلب التقارير الإستراتيجية الأمريكية التي تصدر بحوثاً عن معالم واضحة لإستراتيجية كبرى تعمل الولايات المتحدة على هديها، فبعد انتهاء إستراتيجية «الأضواء» بعد الحرب الباردة، ويؤكد ذلك تلك الوثيقة التي صدرت عن البيت الأبيض بعنوان «إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي» والتي يوضح فيها أن العلاقات بين الدول تتدرج من الصراع إلى التعاون مروراً بدرجات متعددة تمثل كل منها موقعاً وسطاً (أو أقرب إلى هذا الطرف أو ذلك) بين قمة الصراع وهي الحرب الشاملة، وقمة التعاون وهي الاندماج أو التعاون في كل المجالات، فإننا نجد العلاقات الصينية الأمريكية تشكل نمطاً فريداً من العلاقات الثنائية بما يتضمنه من عناصر تبدو متناقضة أو متناقضة أحياناً، مثل التعاون، والصراع، والاستقلالية، والاعتماد المتبادل^(١) فلا هي منافسة صريحة، ولا هي عدااء مستتر، ولكنها مع ذلك تعمل في إطار توازن دقيق من المصالح المتبادلة والتهديدات المتوقعة،

(١) مازن النجار، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٢-٢٣.

كما نجدها تتميز بدرجة كبيرة من التغيير فنجدها تنحو إلى درجة متقدمة من الصداق في بعض النواحي، وإلى درجة متوسطة من التعاون في نواحي أخرى، كما قد يحدث. هذا التغيير في نفس القضية بتغير الزمن، ويعكس هذا المدى الواسع الذي تتراوح فيه قدرة صانع القرار على التوفيق بين المصالح المختلفة لدولته من علاقتها بالدولة الأخرى، وعمق وروابط التعاون التي تمنع تدهور العلاقات إلى النهاية، وطبيعة المرحلة الانتقالية التي تمر بها العلاقات بينهما.

ويمكن القول بأن العلاقات الأمريكية الصينية ذات طبيعة مركبة من عدة عناصر:

الأول: الحرص الأمريكي على علاقة شراكة مع قوة كبرى صاعدة.

الثاني: الحرص الأمريكي على منع اليابان وبلدان آسيا المجاورة من التعاون المفتوح مع بكين.

الثالث: الحرص الأمريكي على إبقاء التطور والنفوذ الصيني تحت المراقبة الأمريكية الدائمة، وفي هذا الإطار تتعدد أوراق الضغط التي تمارسها الولايات المتحدة تجاه الصين

ولعل أهم هذه الأوراق:

• التبادل التجاري: التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة يحكمه قانون المعاملة التجارية التفضيلية (وضع الدولة الأولى بالرعاية) الذي منحتته الولايات المتحدة للصين في عام ١٩٨٠ م. والتبادل التجاري في حد ذاته هو تفاعل متبادل على عمل على عدم تدهور العلاقات عندما تصادمت السياسات في قضايا أخرى، وإن كان (التبادل التجاري) اتخذ بعداً صراعياً عندما اتهمت الولايات المتحدة الحكومة الصينية باتباع سياسات اقتصادية جائرة تؤدي إلى إغراق السوق الأمريكي بالسلع الصينية الرخيصة، ومن جانبها ردت الصين بأن المسؤولين في وزارة التجارة الأمريكية يلجؤون للتلاعب في أرقام التبادلات التجارية لتضخيم العجز

التجاري تجاه الصين؛ حيث يعدون الصادرات الصينية عن طريق (هونج كونج) صادرات صينية خالصة، بينما تشمل على قيمة مضافة يجب خصمها (مع ملاحظة أن حجم العجز التجاري الأمريكي قد بلغ بين البلدين نحو ٢٠٢ بليون دولار عام ٢٠٠٥م، في حين كان مستوى العجز ١٦٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٤م)^(١). وفي هذا الإطار تعرقل إجراءات الحماية نمو التبادل التجاري بين الدولتين لمستويات أكبر مما هي عليه الآن، وفي الولايات المتحدة يتم التركيز على مواجهة المستثمرين الصينيين بالتركيز على المخاوف الأمنية، إضافة إلى عدم الثقة الكبيرة في الشريك الصيني، وخلال شهر أغسطس ٢٠٠٥م عرقل الكونجرس صفقة شراء طاقة صينية تعرف باسم CNOO لشركة البترول الأمريكية UNOCAL. وبسبب المخاوف الأمنية لا تصدر الولايات المتحدة التكنولوجيا العسكرية المستخدمة، أو المواد والتكنولوجيا التي يمكن أن يكون لها استخدام مدني وعسكري للصين.

*- النزاعات التجارية: وقعت الحرب التجارية مرتين في العلاقات الصينية - الأمريكية في التسعينيات من القرن الماضي، وقد بدأتها الولايات المتحدة في المرتين بدعوى أن الصين تتبع سياسات اقتصادية ظالمة تجاه الأمريكيين عن غلق السوق الصيني أمام المنتجات الزراعية الأمريكية، وسرقة الحقوق الفكرية للأمريكيين، مما يؤدي إلى خسارة الشركات الأمريكية بنحو ٨٠٠ مليون دولار سنويًا (يتردد أن ٩٠٪ من برامج مايكروسوفت في الصين منسوخة بشكل غير قانوني)^(٢).

لذلك تتدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للصين من خلال قضيتين: القضية الأولى حقوق الإنسان: حيث يتواتر الاحتجاج الأمريكي على ما يسمى بالملف السيئ لحقوق الإنسان والديمقراطية في الصين في كل مناسبة حتى بدت

(١) المرجع السابق، ص ص: ٢٠-٢٢.

(٢) المرجع السابق، ص ص: ٢٤-٢٣.

وكأنها قضية جوهرية تتعلق بالمصالح القومية الأمريكية وليست شأنًا صينيًا تستخدمه الولايات المتحدة كورقة ضغط لإجبار الصين على تبني سياسات تخدم المصالح الأمريكية، حيث بدأ استخدام حقوق الإنسان والديمقراطية تجاه الصين عقب أحداث الميدان السماوي سابق الذكر، وفي إدارة «كلينتون» ارتفعت الأصوات في الكونجرس بعقاب من أسموهم (جزاري الصين) لكنه تحت وطأة المصالح الاقتصادية جدد وضع الدولة الأولى بالرعاية في عام ١٩٩٣ م، وفي مايو ١٩٩٤ قرر «كلينتون» الفصل نهائياً بين قضايا التجارة وحقوق الإنسان في الصين.

ومع مجيء إدارة «بوش الابن» ارتفعت الأصوات مرة ثانية، لكن تحت مطارق عقلية الحرب الباردة في العمل من الحد على تزايد نفوذ الصين قبل أن يستيقظ التنين الأصفر، وانتقلت إدارة «بوش» من إستراتيجية «الاحتواء والتورط» التي سبقتها إلى إستراتيجية «الاحتواء والمواجهة».

بقضيه الثانية وهي التدخل في قضيتي تايوان والتبت: حيث تمدت الولايات المتحدة تايوان بما تحتاج إليه من نظم أسلحة (وهو موقف متناقض حيث تعترف أمريكا بوحدة الصين ولكنها لا تقر لها سيادتها على كامل أراضيها). وفي عام ١٩٧٩ م أصدرت أمريكا قانون تايوان تتعهد بموجبه بتأمين كل مطالباتها الدفاعية، وفي خصوص التبت عينت الولايات المتحدة منسقاً خاصاً للسياسة الأمريكية تجاه التبت يشرف على اتصالات الصين مع زعيم التبت، وتعتبر هاتان القضيتان من أهم أوراق الضغط التي تمارسها الولايات المتحدة تجاه الصين.

من ذلك يتبين أن معالم المنظور الأمريكي للعلاقات الأمريكية الصينية يتمثل في أمرين:

الأول داخلي: (داخل الصين) عن طريق إثارة القلاقل والمشاكل الداخلية لخلق المعوقات التي تقوم ذاتياً بعملية ضبط اتساع وتيرة النمو والنفوذ.

الثاني خارجي: عن طريق خلق شبكة من التحالفات الأمريكية مع دول المنطقة

لضبط الصين أو التحكم في سلوكها الخارجي.

ومن أجل مواجهة الصين، بدأ الأمريكيون في تبني إستراتيجية جديدة وشاملة تعتمد على عدة عناصر.

- مد وتوسيع الكتلة الأطلسية حتى روسيا وغرب الصين.
- السيطرة على الطاقة التي تعتمد عليها الصين في نموها وتطورها.
- نظرياً الصين من خلال البحث أو تعزيز التحالفات مع خصومها (الهند - فيتنام - كوريا - اليابان - تايوان).
- إضعاف التوازن القائم بين القوى النووية الكبرى عن طريق تطوير الدرع المضاد للصواريخ.
- دعم وتثبيت الروح الانفصالية والاستقلالية في (صربيا - روسيا - الصين وإلى أقاصي أندونيسا)^(١).

أولاً : الاحتواء الصيني للخلافات مع الولايات المتحدة:

عن مثلث العلاقة الصينية - الأمريكية - الشرق أوسطية تذهب بعض الآراء إلى إمكانية العمل على تعزيز التحالف الشرق أوسطي مع الصين لتتحول الأخيرة لتواجه الولايات المتحدة في كثير من القضايا والميادين، لكون الصين متجهة لتكون قطباً دولياً منافساً للولايات المتحدة^(٢) وهذه المراهقات تبدو في غالبيتها خطأ فادحاً وذلك للأسباب التالية:

١- المصالح المتبادلة: هناك علاقة تجارية واقتصادية قوية متبادلة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، تحفز الصين على تجنب الدخول في نزاع مع

(١) حنان قنديل، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٦٣.

(٢) أحمد جليل عزم، «الصين والولايات المتحدة شركان أم خصمان»، العدد ٢٦، ١٥ نوفمبر.

واشنطن، إذ يوجد بينهما ما يسمى بسلسلة إمدادات مترابطة، من حيث مصادر النفط والبضائع وأسواق التصدير، مما جعل التنافس بينهما مدمراً.

٢- المذهب الدبلوماسي والسياسي الصيني: تحرص الصين بدلاً من الدخول في مواجهات دولية وصراعات على التركيز على أهدافها التنموية والتجارية، فتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل لملايين المواطنين هي هواجس ذات بُعد أمني حاسم في الصين، ولذلك تتحاشى تبني مواقف لكثير من القضايا الدولية، كما أن «جيشها لم يبن وفق مذهب عسكري يقوم على التدخل الخارجي»، وهي غير معنية بتحدي الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي من احتياجها للنفط، وتتجه بدلاً من ذلك للاستثمار في القطاعات النفطية في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا الوسطى كبديل للنفط تخوفاً من أي تصادم مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

٣- أولويات السياسة الخارجية الصينية: لا مرء في أنه لو حدثت مواجهة ما بين الصين والولايات المتحدة فستكون في نطاق إقليمي، إذ تركز الصين علي بحر الصين الجنوبي، بالقرب من تايوان، وتتمتع تايوان بأهمية قصوى بالنسبة للصين، ويشكل ذلك جزءاً مهماً من محددات سياستها الخارجية، بما في ذلك مع الدول العربية، وتبدي الصين ردود فعل غاضبة إزاء أي تقارب عربي مع تايوان. وهذا ما أكدته «د. وانج سولاو، الأستاذ في جامعة بكين»، عندما أشار «في منتدى التعاون العربي الصيني عام ٢٠٠٤م، أنه لا بد من اعتراف الدول العربية بمبدأ (الصين الواحدة)»^(١).

٤- إدارة الصين لخلافاتها مع واشنطن: قد تختلف الصين بالفعل مع الولايات المتحدة بخصوص ملفات مثل العراق وإيران، فالصين وواشنطن كلاهما لا يريدان رؤية إيران أو غيرها قوة نووية عسكرية، ولكن بكين ترى أن العقوبات

(١) محمد سعد أبو عامود، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٨-٤٩.

والعمل العسكري يزيدان التوتر بدلاً من تحقيق الاستقرار، وهذا لا يعني أن الصين ستتحدي الولايات المتحدة، ويذكر بأن دولاً أوروبية قامت بإدانة الحرب الأمريكية على العراق فيما لا يصل الموقف الصيني إلى أكثر من «التعبير عن القلق». وقد يؤدي الخوف من تعرض الإمدادات النفطية للانقطاع - بفعل أي تدخل عسكري أمريكي - في إيران بالصين إلى تأييد تشديد العقوبات ضد إيران، إذا رأت أنها الطريقة المثلى لمنع حصول عدوان عسكري أمريكي، بل إن الصين في مسعاها إلى الابتعاد عن النفوذ الأمريكي، لذا فهي غير معنية بتحدي الولايات المتحدة في الخليج العربي، وتتجه بدلاً من ذلك للاستثمار في القطاعات النفطية في أفريقيا، وأميركا اللاتينية، وآسيا الوسطى^(١).

ثانياً : أوباما وإعادة صياغة العلاقات الأمريكية الصينية :

يعتقد معظم مراقبي العلاقات الصينية الأمريكية أن هناك إعادة صياغة للعلاقات الصينية الأمريكية، إن العلاقات المستقبلية بين البلدين ستصبح إيجابية وستمضى قدماً بشكل عام^(٢) ورغم وجود بعض الخلافات والتناقضات بين البلدين اللتين تواجهان أيضاً مشاكل جديدة^(٣) وأن العوامل الإيجابية أكثر بكثير من العوامل السلبية، وأن هناك عوامل ستة تدفع لتطوير العلاقات الثنائية إلى الأمام:

- ١- يعلق قادة البلدين أهمية كبيرة على العلاقات الثنائية.
- ٢- هناك الكثير من المصالح المشتركة بين الجانبين.
- ٣- تحسين آلية حل المشاكل بين الطرفين، وهناك أكثر من عشر آليات للحوار

(١) هدى ميتكيس، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٠.

(٢) محمد المشاوي، «إلى أين تتجه الولايات المتحدة؟» السياسة الدولية، العدد ١٧٥ يناير ٢٠٠٩، المجلد ٤٤، ص: ٢٣٠.

(3) Full text of Hu Jintao's Speech at the Opening Ceremony of the Annual Conference of the Boao forum for Asia in.2008
<http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/131200804/content-614031>

على المستوى الوزاري.

٤- مع زيادة القوة الوطنية الشاملة للصين، لا يمكن للولايات المتحدة تجاهل اقتراحات الصين، ولا يمكنها تحديد شكل العلاقات الأمريكية الصينية من جانبها الواحد.

٥- فيما يتعلق بقضية تايوان الحساسة، يمكن للبلدين السيطرة عليها أكثر مما كان عليه الحال في هذه القضية وحدها دون تعاون مع الصين.^(١)

٦- إن العلاقات الصينية الأمريكية تتطور إلى الأمام بوجه عام وذلك يعتمد بشكل رئيسياً على ثلاثة أسباب أساسية:

أ- تغير المفهوم الاستراتيجي للولايات المتحدة حيال الصين حيث كانت الولايات المتحدة ترى الصين على أنها عدو محتمل ومنافس قوي على مدى السنوات الماضية، ولكنها الآن ترى الصين على أنها شريك مهم للتعاون.^(٢)

ب- تغير موقف الولايات المتحدة إزاء الصين حيث كانت الولايات المتحدة تسعى لاحتواء نفوذ الصين في المجتمع الدولي في الماضي، ولكنها الآن تريد التغلب على الصعوبات الاقتصادية وحل القضايا ذات الصلة بمساعدة الصين.

ج- أصبحت قنوات الاتصال بين الجانبين سلسلة للغاية حيث إن العلاقات بين الصين والولايات المتحدة إيجابية بصورة عامة، ولكنها قد تشهد تقلبات أحياناً.

حيث مازال لدى الصين والولايات المتحدة بعض الخلافات والتناقضات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية والحماية التجارية للولايات المتحدة. ومشكلة حقوق الإنسان التي تزعمها الولايات المتحدة ضد الصين، وتدخل الولايات المتحدة في الشؤون الصينية مثل الشؤون التبتية، وقضية

(١) تحليل أخباري، القمة الصينية الأمريكية، توفيت خاص وأهمية خاصة في

<http://www.cctv.com/special/visist-ar/12/11/2009>

2- International Energy Agency، IEA، «world Energy out look 2007 China India Insights»2009،pp.12-14.

تاوان، بالإضافة إلى التقرير المقدم من الولايات المتحدة بشأن التوسع العسكري للصين.^(١)

ثالثاً: الأحادية الأمريكية بين الاستمرارية والزوال:

إن تراجع المكانة الأمريكية عالمياً، والذي يستتبعه تراجع في القوة الأمريكية وبالتالي تراجع في القدرة على التأثير، وقد ظهر هذا التراجع في عدد من المجالات منها:

١- المجال الاقتصادي: فقد انخفض الناتج القومي الإجمالي الأمريكي عند مقارنته بالعمالة الآسيوية، فقد وصل معدل النمو في تلك البلدان إلى ضعف أو ثلاثة أمثال نسبه بالولايات المتحدة، وليس انخفاض معدل النمو والناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة المؤشر الوحيد على تراجع مكانة واشنطن اقتصادياً، ولكن ارتفاع الثروة المحلية داخل بلدان، مثل الصين والهند والبرازيل والمكسيك وجنوب أفريقيا، يعد سبباً آخر، فقد أصبح هناك تمركز لمصادر القوة في تلك البلدان نتيجة للاستثمار والتنمية الاقتصادية العالية^(٢). هذا، وقد تراجعت مكانة الولايات المتحدة في سوق الأوراق المالية والتبادلات التجارية، فأصبحت لندن تحل محل نيويورك كمركز عالمي كما حلت عملات أخرى محل الدولار الأمريكي في المعاملات المالية، وهناك تحرك لإجراء المعاملات النفطية باليورو أو عملات أخرى محل الدولار، وهو ما يزيد من الأزمة الاقتصادية الأمريكية.

٢- المجال العسكري: إن الإنفاق العسكري الأمريكي الذي يفوق العديد من القوى الصاعدة لا يعد مؤشراً كافياً على القدرة العسكرية الأمريكية، فأحداث

(١) عاطف سيد الأهل، «العلاقات العربية الآسيوية» مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص: ١٣٨-١٥٣.

2- Richard N.Haass, the Age of Nonpolarity: What Will Follow U.s Dominance, foreign Affairs, may/june2008at: www.foreignaffairs.org/2008501faessay87304/richard-n-haass/theage-of-nopolarity.html?mode=print.

الحادي عشر من سبتمبر أظهرت أن حدثاً إرهابياً قد ينتج عنه خسائر مادية وبشرية هائلة، كما أن العديد من مناطق النزاع التقليدية تحتاج إلى عدد كبير من الجنود ذوي تسليح قليل أكثر من مجموعة صغيرة من الجنود الأمريكيين المدربين والمسلحين تسليحاً جيداً، فالكثير من الأسلحة الحديثة قد لا تكون مناسبة في النزاعات التقليدية، كما تراجعت قدرة الولايات المتحدة في الولوج في أي نزاعات مستقبلية.

٣- سياسياً ودبلوماسياً: فقد تراجعت القوة التأثيرية للولايات المتحدة، وتراجعت المساعدات والضغوط والعقوبات على دول الممانعة، فالولايات المتحدة لم تستطع أن تضغط وتفرض قيوداً على النظام الإيراني بمفردها وبدون مساعدة الدول الأوروبية (الترويكا الأوروبية) وقد تراجع دورها أمام قوى دولية أخرى كالصين، التي أضحت لها دور جلي في الأزميتين النوويتين الإيرانية والكورية الشمالية، وتمتلك أوراقاً للضغط في عدة ملفات.^(١)

٤- ثقافياً ومعلوماتياً: تراجعت القوة الأمريكية على الجانبين الثقافي والمعلوماتي فوليوود (السينما الهندية) تنتج أفلاماً أكثر من هوليوود الأمريكية، كما أصبحت هناك خيارات متعددة ومنافسة للبرامج والتلفزيونات الأمريكية، وفي وقت أضحت فيه المدونات والمواقع الإلكترونية في الكثير من الدول منافساً قوياً للولايات المتحدة في تقديم الأخبار والتحليلات

في التحليل الأخير، يمكن القول إن مستقبل مكانة الولايات المتحدة ودورها الفاعل عالمياً يرتبط بمدى قدرتها على التعامل مع مستجدات هذا النظام العالمي الجديد، الذي يشهد صعود قوى جديدة (الصين) وجماعات ومنظمات تملك من القوة ما يجعلها ذات قوة وتأثير يفوق بعض الدول القومية، فعلى الرغم من كونها القوة العسكرية الكبرى في العالم، إلا إننا نجدها اليوم تتعثر في حروبها

1- Danielw.DreZner، 'the New World Order، foreign Affairs، march\ Apral.2007at: www.foreignaffairs.org/20070301faessay86203/daniel-w-dre2ner/the-new-new-world-order.html?mode=print.

التوسعية، ونجد اقتصادها يضعف أكثر فأكثر بسبب المنافسة الشديدة التي يتعرض لها من قبل اقتصاديات القوى الكبرى الأخرى، وفي حال تكيف الولايات المتحدة مع تلك التحولات وتعاونها بشكل أفضل مع القوى الصاعدة، فإننا سنشهد انتقالاً سلساً وسليماً إلى نظام تعددي جديد، من دون كوارث وحروب تكون الولايات المتحدة فاعلاً رئيساً فيه بجانب بعض القوى الأخرى.

رابعاً : الوضع الراهن للصعود الصيني وتحسين الصورة :

أصبحت الصين تشعر بالقلق إزاء الصورة السلبية التي يرونها منظر الغرب عبر العالم، وأدركت أن ذلك قد يستند بالأساس على العالم الخارجي فهي تدرك تماماً مخاطر العزلة الدولية عليها، خاصة بعد تعرضها لعزلة دولية بعد أحداث الميدان السماوي، ولذا تحاول الصين جاهدة تحسين صورتها الخارجية عبر العديد من الوسائل^(١) ومنها:

١ - تغيير الخطاب الصيني: فالصينيون أنفسهم بدأوا في تغيير خطابهم السياسي والتنموي، فهم حالياً يتجنبون استخدام تعبير الصعود الصيني الذي كانوا يستخدمونه سابقاً بعد أن صدرت تعليمات في عهد الرئيس هوجينتاو باستخدام تعبير «التطور السلمي للصين» الذي لا يسعى إلى تغيير التوازنات الدولية، وأنه لن يفيد الصين فقط، ولكن سيفيد الآخرين أيضاً، كما تنفي الصين أي تشابه بين الصعود الصيني الحالي والصعود الألماني في القرن التاسع عشر في عصر «غليوم الثاني» والذي تسبب في الحرب العالمية الأولى، وتؤكد أنها تعمل في إطار توافق المصالح وأن الصعود الصيني ليس خطراً بالضرورة على العلاقات الدولية؛ لأن الصين ستندمج في النظام الدولي مع بقية الدول الأخرى، كما أن الصعود الصيني لا يعني بالضرورة تحدي الولايات المتحدة الأمريكية مثلما حدث في الصعود الألماني والياباني، فالصين تعتمد على السوق الأمريكية إذن كيف ستتحداها؟

(١) حسن أبو طالب، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٣٣-٣٥.

والأكثر من ذلك أن بعض المنظرين الصينيين يرون أن تحقيق مصالحهم يرتبط بشكل أكبر بالقوى العظمى، ولم يتحرج هؤلاء من القبول بمبدأ أن العالم أحادي القطبية، وأن الولايات المتحدة ستظل القوة المسيطرة لعقود قادمة^(١)، وعلى الرغم من أن الزعماء الصينيين قد أيدوا مراراً مبدأ تعدد الأقطاب، وأدانوا في المقابل مبدأ أحادية القطب، إلا أن هؤلاء المنظرين غير الرسميين يرون أن الصين لن تستطيع مجابهة الولايات المتحدة في الوقت الراهن، وأن تحقيق الصين لأهدافها (السلام والتنمية) يمكن أن يتم في ظل العالم أحادي القطبية.

٢- تأكيد الشفافية العسكرية: حيث قررت الصين رفع شفافية الشؤون العسكرية بصورة متزايدة، تعزيزاً للثقة العسكرية المتبادلة مع مختلف البلدان بالعالم، فشفافية التسليح تعني وصف دولة لنواياها العسكرية أحادية الجانب، وقدراتها، ونشاطاتها العسكرية المعلن عنها علناً، وتتخلى عن بعض الحقوق أو تكشف عن سياساتها حول الدفاع الوطني، وقد تقدمت الصين إلى الأمم المتحدة ابتداء عام ٢٠٠٧م، واستأنفت مشاركتها في سجلات الأسلحة التقليدية للأمم المتحدة، وقدمت بياناً عن النفقات العسكرية لعام ٢٠٠٦م، إلى جانب حرص قادة الجيش الصيني على الزيارات المتبادلة، والاتصالات المتكررة مع جيوش العالم المختلفة، وقد أجرى الجيش الصيني خلال السنوات الخمس الأخيرة ١٨ مناورة عسكرية مشتركة مع جيوش الدول الأخرى، وفي عام ٢٠٠٥م فتحت قوات الصواريخ الإستراتيجية الصينية لأول مرة أبوابها أمام قادة الجيوش الأجنبية وبشكل عام فإن الصين باتت تحرص على زيادة العلنية والشفافية في مجال التسليح، بما يساعد على تعزيز الثقة، وتخفيف التوتر، وتعزيز السلام، والأمن الإقليمي والدولي^(٢).

(١) أبو بكر الدسوقي، «الدور الصيني العالمي... روي مختلفة»، السياسة الدولية، العدد ١٧٣ يوليو

٢٠٠٨- المجلد ٤٣، ص: ١٥١.

(٢) حنان قنديل، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٦٧.

٣- تطوير أداء الدبلوماسية الصينية: حيث أثمرت نتائج التدريب المستمر الذي تقوم به وزارة الخارجية الصينية منذ عشرين عاماً عن وجود جيل من الدبلوماسيين يتميز بالبراعة والفتنة، من الحاصلين على الشهادات العلمية من الولايات المتحدة وأوروبا، والمجيدون لأكثر من لغة أجنبية، صحب ذلك عملية تغيير إدراك القادة لأهمية طرح الصين لوجهة نظرها أمام العالم الخارجي من أجل تحسين صورتها... ولتعبئة رأي عام دولي مناصر لها، ومتفهم لأبعادها وأهدافها، وفي هذا الصدد قامت الصين أيضاً باستخدام شبكة المعلومات الدولية الانترنت كإحدى وسائل الاتصال بالعالم من أجل توضيح صورتها بشكل مباشر من خلال عدة مواقع، أهمها موقع مركز المعلومات الخاصة بمجلس الدولة www.china.cn وموقع وزارة الخارجية www.fmprc.gov.cn، وهذه تطورات لم تعهدها الدبلوماسية الصينية من قبل.

٤- تفعيل مصطلح القوة الناعمة: وهو المصطلح الذي يستخدم في أدبيات العلاقات الدولية منذ أن قدمه عالم السياسة الأمريكي (جوزيف ناي في عام ١٩٩٠م)، إذ بدأت دوائر السياسة الخارجية الصينية في تفعيل العمل بهذا المصطلح من خلال استخدام الأدوات الثقافية، والدبلوماسية، والأيدولوجية، والفكرية، والرمزية، ومنها تنظيم مؤتمر في بكين لبدء حلم الصين في أبريل ٢٠٠٦م^(١) في محاولة لربط الصين بثلاث أفكار كبرى هي (التنمية الاقتصادية والسياسية، والسيادة السياسية، والقانون الدولي)، إضافة إلى الصفة الغالبة لخطاب الدبلوماسيين الصينيين عن احترام السيادة وتنوع الحضارات، في حين تجد خطاب نظرائهم الأمريكيين عن القوة وتغيير النظام الدولي لصالح بلادهم، كما أن الدبلوماسية الصينية تعتمد على تقديم المساعدات والقروض وبدون أي شرط، كما أن الحوار وهو اللغة الغالبة في علاقات الصين بحلفائها أو حتى الدول الصغيرة في إطار من المساواة وبعيداً عن ممارسات الهيمنة التي تتبعها الولايات المتحدة.

(١) أبو بكر الدسوقي، مرجع سبق ذكره، ص: ١٥٣.

كما تشير الأدبيات الصينية إلى أن التنين - الرمز الصيني الشهير - الذي يرمز إلى الأمة الصينية، وروحها، ووحدها ما هو إلا مخلوق خيالي مركب تم استخدامه في إطار تسوية تاريخية توحيدية للقبائل الصينية القديمة، حيث كان لكل قبيلة رمزها الخاص في شكل حيوان ما، فجاء قائد عظيم فوحد هذه القبائل فتم توحيد كل هذه الرموز في شكل كائن خرافي افتراضي وهو التنين، وهو بذلك يرمز إلى التنوع والتوحد والتناغم، وهو بذلك أيضا يختلف عن معناه الغربي (dragon) الذي يرمز إلى السيطرة والهيمنة والاقتحام، ومن هنا دعا المفكر الصيني كوان شيه دجيه «guan shi djie» دعا إلى ضرورة الترويج للمفردة الصينية لكلمة التنين وهي لونج بدلا من المفردة الغربية «dragon» حتى لا يتشوه معنى التنين الصيني الذي يرمز للوحدة والتناغم^(١).

٥- استضافة الأولمبياد: فلا شك أن الصين سعت إلى الاستفادة بدورة الألعاب الأولمبية الصيفية ٢٠٠٨ م سياسياً وثقافياً وليس على المستوى الاقتصادي، والتجاري، والترفيهي، والدعائي فقط. بل استضافة الأولمبياد كانت تعني بالنسبة للسياسة الصينية فرصة لاستعادة المكانة المرموقة في المجتمع الدولي، وتحسين صورتها، ودعم تواصلها مع العالم باعتباره المدخل الرسمي للصين لنادي المجتمع الدولي، وتعزيز التواصل مع الغرب.

ومن هذه الدراسة نخلص إلى:

بشأن مستقبل الخلافات الصينية - الأمريكية علي الشرق الأوسط هو أن أسلوب التفاهم والحوار هو الذي سيعلب في النهاية علي لهجة الانتقادات والاتهامات المتبادلة، وذلك إما لأن الولايات المتحدة لم تعد تملك زمام المبادرة ولم يعد بمقدورها توجيه ضربة اقتصادية لإجهاض الصعود الاقتصادي الصيني، وإما لأن مصالحها تقتضي منها الجنوح نحو التفاهم والحوار وعدم

(١) هديميتكيس، مرجع سابق، صص: ٢٤-٢٥.

التصعيد ضد الصين، أو كلا الأمرين معاً، ويؤكد ذلك أن أغلب القضايا التي قدمتها الولايات المتحدة ضد الصين لمنظمة التجارة العالمية تمت تسويتها ودياً. كما يعول كثيراً على أن الحوار الاستراتيجي الذي بدأ بين الصين والولايات المتحدة سوف يقلص الخلافات بين الطرفين في القضايا المختلفة ومنها قضايا الاقتصاد والتجارة .

